

Distr.: General
1 April 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٣٣ من جدول الأعمال
منع التزاعات المسلحة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه بيان صادر عن مجلس الدوما، مجلس النواب بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي، بشأن الحالة في ليبيا (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا العمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيتالي تشوركين



مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي

بيان مجلس الدوما بشأن الحالة في ليبيا

يلاحظ مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي مع القلق، التطورات السلبية البالغة الحدة في ليبيا. إذ أسفر التراع بين القوات الحكومية والمتمردين عن فقدان الأرواح وينذر بالتطور إلى حرب أهلية. ويعرب النواب في مجلس الدوما عن تعازيهم للشعب الليبي على الأرواح الكثيرة التي فقدت.

وقد أعرب الاتحاد الروسي ودول أخرى أعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، عن تأييدهم لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي اشتمل على رسالة واضحة إلى حكومة ليبيا مفادها أنه لا يسمح بأي استخدام للقوة العسكرية. ونظرا إلى أن هذه الرسالة لم تلق أذنا صاغية في طرابلس، فقد تطلب الأمر ردا أقوى من قبل المجتمع الدولي.

ومن المؤسف أن مشروع القرار الذي تقدم به الاتحاد الروسي في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، والذي أبرز ضرورة إيجاد تسوية سلمية للحالة في ليبيا، بمشاركة المبعوث الخاص للأمين العام وممثلين لمجلس حقوق الإنسان والاتحاد الأفريقي، لم يحظ بقدر كاف من التأييد. وعلى الرغم من أن هدف قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)، الذي اعتمد في ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، هو حماية السكان المدنيين في ليبيا في المقام الأول، بوسائل من بينها فرض حظر للطيران في المنطقة، فإن هذا القرار لم يضع حدودا واضحة لاستخدام القوة العسكرية.

ويرى النواب في مجلس الدوما أن قرار الاتحاد الروسي بالامتناع عن التصويت كان صحيحا في تلك الحالة. إذ حافظ هذا الخيار على ترابط المجتمع الدولي في رفضه لقمع السكان المدنيين ولم يضعف الرسالة التي وجهت إلى القيادة الليبية بأن توفر الحماية لرعاياها المدنيين.

بيد أن تنفيذ القرار كشف عن رغبة عدد من الدول في جعله ذريعة لتحقيق أهداف أخرى. إذ جاء في إفادات لوسائل الإعلام، منذ ١٩ آذار/مارس ٢٠١١، في سياق العملية العسكرية التي نفذها تحالف لبعض الدول، بأن هجمات صاروخية على إقليم ليبيا أصابت عددا من المواقع التي ليست لها علاقة مباشرة بمنطقة حظر الطيران.

ويعتقد النواب في مجلس الدوما أن الاستخدام العشوائي للقوة ضد ليبيا قد يؤخر إمكانية تحقيق استقرار الوضع في ليبيا، ويؤدي إلى مزيد من فقدان الأرواح وسط السكان المدنيين، ويعجل بمحاولات بعض الدول الرامية إلى تطوير برامج وطنية لتصنيع أسلحة دمار شامل.

ويضم مجلس الدوما صوته إلى مطالبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتنفيذ وقف فوري لإطلاق النار وإنهاء العنف بشكل كامل ووقف جميع الهجمات ضد المدنيين والتوقف تماما عن معاملتهم بقسوة. ويدعو القيادة الليبية والدول الأعضاء في التحالف إلى الالتزام الصارم بروح ونص القرارات ذات الصلة في أفعالهم.

وفي الوقت نفسه، يعرب مجلس الدوما عن قلقه لحجم وأشكال القوة العسكرية المستخدمة ضد ليبيا، ويدعو برلمانات فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وكندا والدول الأخرى المشاركة في العملية العسكرية، إلى تأييد تنفيذ وقف فوري للأعمال العدائية التي تخرب الهياكل الأساسية المدنية في ليبيا، وأهم من ذلك، تتسبب في المزيد من فقدان الأرواح وسط السكان المدنيين.

ويتعين على الاتحاد الروسي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة سلامة رعاياه في ليبيا في المقام الأول، بما في ذلك إجلاؤهم إذا اقتضت الضرورة. ويتعين عليه أيضا أداء دور فعال في الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك إمكانية بذل جهود للوساطة، بهدف وقف العنف في ليبيا.

ويتعين على الدول المشاركة في العملية العسكرية ضد ليبيا، مع مراعاة ما سبق ذكره، وعملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)، أن تنسق أعمالها على نحو وثيق مع الأمين العام، وأن تبلغه بشكل فوري بالتدابير التي تتخذها من أجل تنفيذ القرار، ويطلب مجلس الدوما إلى الرئيس ميدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي، توجيه وزارة الشؤون الخارجية بالاستمرار في بذل قصارى جهدها في مجلس الأمن، كي يكفل الالتزام الصارم بالأهداف الإنسانية المحددة في القرارات المتصلة بليبيا، وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي تحظى بالقبول العام، وبمعايير القانون الدولي، في تنفيذ تلك القرارات.

(توقيع) ب. ف. غريزولوف

رئيس مجلس الدوما بالجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي

موسكو

٢٣ آذار/مارس ٢٠١١